العرب
الإثنين 2020/04/20
السنة 42 العدد 11683

كورونا يفرض إعادة توجيه بوصلة الاقتصاد التونسي

أزمة الوباء تكشف الثغرات العميقة في النظام الاقتصادي والاجتماعي

تواجه الحكومة التونسية تحديات غير مسبوقة بسبب التداعيات الاقتصادية لتفشي فايروس كورونا، حيث تتصاعد المطالبات باعتماد إجراءات عاجلة لضمان العبور بأخف الأضرار إلى مرحلة ما بعد الوباء ومراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ثبت عجزها عن مواجهة الصدمات.

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - طالبت منظمات وخبراء اقتصاد الحكومة التونسية بتقديم خارطة طريق للتصدي للمخاطر الاقتصادية الناجمة عن انتشار فايروس كورونا تقطع نهائيا مع السياسات الاقتصادية القديمة.

وقال الخبير الاقتصادي وأمين عام مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أنيس الجزيري في تصريح خاص لـ"العرب" إن أزمة كورونا فرصة للدولة التونسية لإعادة الاعتبار لدور الدولة الاجتماعي في القطاعات الحياتية والحيوية كالصحة والتعليم والسكن والنقل العمومي والأمن الغذائي.

وأشار إلى أن القطاع العام يجب أن يقوم بدوره في الاستجابة لحاجات كل الفئات الاجتماعية على أساس المساواة وتقديم الخدمات وعلى القطاع الخاص أن يساهم في تلك الجهود.

وأقر مسؤولون حكوميون مرارا منذ تسجيل أولى الإصابات بالفايروس في البلاد بهشاشة البنية التحتية الصحية وعدم قدرتها على القيام بالفحوصات المخبرية والطبية وقلة اليد العاملة لتغطية الحاجيات الكبيرة ونقص أطباء الاختصاص.

وطالب الجزيري الدولة بالقطع مع السياسات الفاشلة منذ عقود وتعزيز كفاءة استثمار مواردها في مجالات الصحة والهندسة والتكنولوجيا والخدمات المالية والصناعات والزراعة.

وشدد على ضرورة تشجيع المنتج المحلي وتقليص الاستيراد وفتح آفاق أوسع نحو السوق الأفريقية، التي ستكون وجهة القوى العظمى في الأعوام القادمة لما تزخر به القارة من موارد طبيعية وبشرية.

وأشار إلى أن تونس يمكن أن "تلعب دورا رياديا إذا أحسنت استغلال الفرصة ما بعد أزمة كورونا بدبلوماسية ناجعة على الصعيد العربي والأفريقي".

وتسعى تونس إلى الاستفادة من موقعها في شمال القارة الأفريقية لتكون محورا تجاريا يربط بين مختلف الدول لأخذ حصتها من السوق الأفريقية خصوصا بتصدير منتجاتها الصناعية والتحويلية.

ويرى الجزيري أن "مشروع منطقة التبادل التجاري الحرّ الأفريقية يمثل فرصة لدول القارة لدعم مبادلاتها التجارية، خاصة في هذه الأزمة العالمية التي ستشهد انكماش حركة التجارة العالمية".

أنيس الجزيري

وضع الاقتصاد كان صعبا قبل كورونا وأصبح الآن خطيرا

وأضاف أن النظام العالمي سيشهد تغيرات كبيرة ترجح تراجع دور الولايات المتحدة وصعود الصين كقوة اقتصادية يكون لها نفوذ أكبر في أفريقيا، وأن على دول القارة المنضوية في منطقة التبادل الحر توحيد المواقف لمواجهة التجاذبات والصراعات على النفوذ.

ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاستراتيجي الأول لتونس حيث يستأثر بنحو 80 في المئة من حجم المبادلات التجارية، الأمر الذي فاقم آثار تفشي كورونا على الاقتصادات الأوروبية جراء إجراءات غلق الموانئ وتقليص حركة السفر.

وشدد الجزيري على أن "مجلس الأعمال التونسي الأفريقي سيلعب دورا أكبر خلال الفترة المقبلة لاقتحام السوق الأفريقية بعد إزالة العقبات الجمركية والإدارية من أجل تطوير التبادل التجاري بين الدول الأفريقية".

وكان مشروع قانون منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية قد سقط في البرلمان التونسي نظرا لعدم حصوله على عدد الأصوات الكافي ليمر إلى حيز التنفيذ مما أخر إجراءات الانفتاح الأفريقي قبل حوالي شهر من أزمة الوباء.

وقلل الجزيري من توقعات استفادة تونس بشكل كبير من تهاوي أسعار النفط، التي يتناقلها بعض المحللين بشأن شراء مخزونات استراتيجية من النفط وتغطية احتياجات البلاد.

وأوضح أن تونس لا تملك طاقة تخزين كبيرة للمحروقات ولا احتياطات كبيرة من العملة الصعبة لتقدم على اقتناء وتخزين كميات كبيرة من النفط خلال فترة التراجع الحاد للأسعار. وقال إن مكاسبها من ذلك ستكون مؤقتة ومحدودة الأثر على العجز في الطاقة وعجز الموازنة.

واعتمدت الموازنة التونسية للعام الحالي سعر 65 دولارا لبرميل النفط في حين تحركت الأسعار في مستويات تقل عنها بنحو 65 في المئة، ما يعني تحقيق فائض في مخصصات الإنفاق العام على المحروقات.

وخفضت وزارة الطاقة والمناجم أسعار المحروقات بنسبة ضئيلة جدا، رغم تراجع الأسعار الحاد. واعتبر الخبير الجزيري "التخفيض حركة رمزية من الحكومة رغم الوضعية المالية الصعبة جدا".

حسابات وسياسات إنفاق جديدة

وخصصت تونس نحو 2.5 مليار دينار (860 مليون دولار) لمكافحة فايروس كورونا فيما صادق البرلمان على تفويض رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ بإصدار المراسيم الحكومية دون الرجوع إلى البرلمان لمدة شهرين في ظل الأوضاع الطارئة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 4.3 في المئة في عام 2020 تحت تأثير أزمة فايروس كورونا، في أسوأ ركود له منذ عام 1956.

وكان الصندوق قد وافق على صرف قرض بقيمة 745 مليون دولار لمساعدة تونس على مواجهة آثار الوباء.

ورجح الجزيري أن "يواجه الاقتصاد المحلي على المدى القصير مشاكل هيكلية كبيرة خصوصا بالنسبة إلى المالية العامة وترجيح استمرار الأزمات في 2021 وارتفاع حجم كتلة الدين الخارجي واضطرار الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تسريح العمال وإحالة أعداد كبيرة إلى البطالة".

وأكد أن "الأوضاع الاقتصادية قبل الأزمة كانت صعبة وأن جائحة كوفيد – 19 جعلتها معقدة جدا وخطيرة".

وأضاف أنها "تتطلب سياسات جديدة وجرأة وشجاعة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وتتطلب تنسيقا دوليا على أعلى مستوى للخروج من الأزمة العالمية بأخف الأضرار وبناء المستقبل الاقتصادي على أسس صلبة".

العراق يستعد لتوقف إمدادات الغاز الإيراني

كثفت الحكومة العراقية جهودها لإيجاد بديل عن إمدادات الغاز الإيرانية، تحسبا لإيقاف الإعفاءات من العقوبات الأميركية، التي مددتها واشنطن نهاية مارس الماضي لمدة شهر واحد فقط، بدل 3 أشهر في المرات السابقة.

بغداد - كشف وزير النفط العراقي ثامر الغضبان أن وزارة النفط تعمل على إضافة نحو مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز المصاحب يوميا إلى الإنتاج الوطني.

وقال إن "وزارة النفط ملتزمة بالاستثمار الأمثل للغاز المصاحب للعمليات النفطية بهدف تغطية الحاجة المحلية، ومنها تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية، وإيقاف استيراد الطاقة من الخارج".

ويبدو أن بغداد أدركت أن واشنطن تستعد لوقف استثناء العراق من العقوبات الأميركية، الذي يسمح له باستيراد الغاز من إيران، والذي مددته واشنطن نهاية مارس الماضي لمدة شهر واحد فقط، بدل 3 أشهر في المرات السابقة.

وتشير تقارير دولية إلى أن العراق يستورد الغاز من إيران بأسعار تفوق أضعاف الأسعار العالمية، رغم أن بغداد ضاعفت استثمار الغاز المصاحب وصدرت الكثير من الشحنات إلى الخارج.

وأشار الغضبان الأحد إلى أن وزارة النفط كانت قد وقعت العام الماضي عقدين كبيرين لاستثمار الغاز بطاقة 750 مليون قدم مكعبة قياسية في حقلي الحلفاية في محافظة ميسان وأرطاوي في محافظة البصرة.

وأضاف أن "الوزارة أبرمت عقداً آخر قبل تشكيل الحكومة الحالية لاستثمار الغاز في حقلي الغراف والناصرية بمحافظة ذي قار بطاقة 200 مليون قدم مكعبة قياسية".

وأكد أن "هذه العقود تمثل خطوة مهمة لإضافة معدلات إنتاجية جديدة لقطاع الغاز في العراق تستهدف إنتاج قرابة المليار قدم مكعبة قياسية يومياً من الغاز تزود بها محطات الطاقة الكهربائية وجميع الصناعات المرتبطة باستخدامات الغاز".

وأشار الغضبان إلى جدية الحكومة ووزارة النفط في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز والاستغناء عن استيراده، إلى جانب العمل على تطوير حقلي عكاس في الأنبار والمنصورية في ديالى لإنتاج الغاز الحر، الأمر الذي من شأنه إضافة قدرات إنتاجية إضافية من الغاز.

ثامر الغضبان

نعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز والتخلي عن الاستيراد

وتقول بغداد إنها لا تزال بحاجة ماسة إلى إمدادات الغاز الإيرانية لتغذية قطاع الكهرباء العراقي خصوصا في فصل الصيف، في بلد تناهز درجات حرارته 50 درجة مئوية خلال شهري يونيو ويوليو.

وبانتهاء مدّة الثلاثين يوما سيكون العراق على أعتاب الصيف الذي ترتفع فيه معدّلات استهلاك الكهرباء، ما سيجعله أمام امتحان عسير إذا تشدّدت واشنطن في إرغامه على الالتزام بالعقوبات على إيران.

ولا توفر الحكومة العراقية تقديرا سنويا دقيقا لكمية الكهرباء أو حتى الغاز الذي تستورده لتوليد الكهرباء، ما يؤكد أن الأمر لا يتعلق بحاجة بغداد قدر تعلقه بقدرة طهران على توفير المطلوب.

بغداد تلجأ لصندوق النقد لترتيب أولويات الإنفاق

بغداد - أعلن صندوق النقد الدولي استعداده لمساعدة العراق في ترتيب أولويات الإنفاق العام في ظل أزمة مالية خانقة نتيجة انخفاض أسعار النفط وتداعيات إجراءات الوقاية من تفشي فايروس كورونا المستجد.

وذكر أن وزير المالية العراقي فؤاد حسين وعددا من كبار المسؤولين العراقيين اجتمعوا من خلال اتصال فيديو مع فريق من صندوق النقد بقيادة جهاد أزعور رئيس قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا في صندوق النقد الدولي.

جهاد أزعور

مستعدون لمساعدة العراق في وضع ترتيب أولويات الإنفاق العام

وعرض حسين خلال الاجتماع أبرز التحديات التي يواجهها العراق في ظل أزمة انتشار فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط وخفض إنتاج العراق بأكثر من مليون برميل يوميا بموجب اتفاق عالمي للحد من إمدادات النفط في إطار تحالف أوبك+ ومشاركة منتجين آخرين.

وأكد أزعور استعداد صندوق النقد لتقديم المساعدة والتعاون مع العراق من أجل وضع خطة مالية وترتيب أولويات الإنفاق العام. وعرض إمكانية استفادة العراق من التسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء. وقال صندوق النقد الدولي إنه "على استعداد للتباحث مع دول مختلفة لمساعدة العراق في المجالات الصحية والمالية".

وينهمك العراق في البحث عن حلول استثنائية لضمان استمرار رواتب القطاع العام، التي أصبحت تعادل أضعاف الإيرادات الشحيحة لصادرات النفط وهي الشريان الوحيد للاقتصاد العراقي.

وأقرت اللجنة المالية النيابية بحالة القوة القاهرة هذا الأسبوع واقترحت استعانة الحكومة باحتياطي البنك المركزي لتأمين رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين حتى نهاية العام الحالي.

وشددت على أن هذه الظروف الاستثنائية تفرض إيقاف جميع مخصصات وعلاوات الموظفين والمشاريع وأي موازنات صرف إضافية للوزرات والمؤسسات الحكومية.

ويعاني العراق من تضخم هائل في موظفي القطاع العام، حيث هربت الحكومات من الأزمات على مدى 17 عاما إلى التوظيف لتهدئة الاحتجاجات والسخط الشعبي في ظل كون الدولة المصدر الوحيد لفرص العمل بسبب شلل الاقتصاد.

ويقول مراقبون إن هناك ملايين الموظفين، الذين ليس لديهم موقع عمل، وإن الحكومات ضاعفت أعداد الموظفين في مؤسسات متوقفة عن العمل منذ عام 2003.

مساع لسد الفجوة المالية

إقبال كثيف على إصدار أبوظبي سندات سيادية بقيمة 7 مليارات دولار

حظي إصدار أبوظبي لسندات سيادية بإقبال كثيف من المستثمرين الدوليين يزيد بأكثر من 6 أضعاف حجم الإصدار، رغم تقديمها عوائد تقل عن جميع الدول الخليجية، في مؤشر ثقة المستثمرين بسنداتها السيادية.

أبوظبي - أعلنت إمارة أبوظبي إكمال بيع سندات سيادية متعدّدة الشرائح بقيمة إجمالية بلغت 7 مليارات دولار، وجذبت اهتماما قويا من المستثمرين الدوليين.

وتوزّعت السندات السيادية على ثلاث شرائح هي شريحة بقيمة 2 مليار دولار لمدة خمس سنوات، وشريحة بقيمة 2 مليار دولار لمدة 10 سنوات، وشريحة بقيمة 3 مليارات دولار لمدة 30 عاما.

وتم تسعير السندات بواقع 220 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية للشريحة الأولى و240 للثانية و271 نقطة أساس للثالثة وهي عوائد تقل عن جميع الدول الخليجية، في مؤشر ثقة المستثمرين بسنداتها السيادية.

وكان من أبرز ملامح الإصدار، الإقبال الكثيف من المستثمرين، حيث بلغت الطلبات أكثر من 45 مليار دولار أي ما يزيد بنحو 6.3 مرة على حجم الإصدار وجاءت أكثر من مئة حساب استثماري جديد، مما يشكّل رقما قياسيا جديدا لأبوظبي.

وقالت وكالة أنباء الإمارات الأحد إن الإصدار جزء من استراتيجية أبوظبي متوسّطة الأجل والهادفة إلى تعزيز هيكل رأس المال وأن الإقبال الكبير يعكس ثقة المستثمرين بالمكانة الائتمانية الراسخة للإمارة.

وأضافت أن "لدى إمارة أبوظبي ميزانية عمومية قوية وقدرة عالية على إصدار سندات دين كجزء من عملية إدارة الدين العام للإمارة وذلك كنتيجة لعقود من الإدارة المالية الحذرة والمتوازنة، التي أدت إلى تطوير استراتيجية السندات العالمية متوسّطة الأجل".

وذكرت أن من أبرز مكوّنات هذه الاستراتيجية الوصول إلى مصادر متنوعة للتمويل وفي ذات الوقت المحافظة على التصنيفات الائتمانية الحالية حيث تعد أبوظبي الاقتصاد الوحيد الحاصل على تصنيف "أي.أي" في المنطقة، مما يرسّخ مكانتها الائتمانية المتميزة.

45

مليار دولار قيمة طلبات المستثمرين، ما يعادل 6.3 مرة حجم إصدار سندات أبوظبي

وقال جاسم بوعتابه الزعابي رئيس دائرة المالية في إمارة أبوظبي إن "النجاح الكبير الذي شهده الطرح يعكس ثقة المستثمرين المستمرة في قدرتنا على تحقيق النموّ الاقتصادي المستدام، لاسيما في ظل أوقات عدم اليقين التي يعيشها العالم وتراجع أسعار النفط".

وأضاف أن "أساسيات الائتمان الراسخة وتصنيفاتنا الائتمانية القوية المترافقة مع النظرة المستقبلية المستقرة، مكّنتنا من جذب مجموعة متنوّعة من المستثمرين من أسواق رأس المال المقرض الدولية".

وأضاف أن انخفاض الديون الحكومية المباشرة، يوفر مرونة مالية كبيرة وقدرة أفضل على إدارة الدين العام، وعلى هذا الأساس، حاولنا الاستفادة من الفرصة المتاحة حاليا في سوق ديون رأس المال بما يتناسب مع استراتيجيتنا المالية.

وأشار إلى أن استراتيجية إدارة الديون تعد مكوّنا أساسيا للتنمية الاقتصادية في أبوظبي، إلى جانب دعمها الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030.